هذه مجموعة الفتاوى للشادة الحنفية نفعنا الله بهم وبعلومهم آمين

كتاب النكاح والرضاع والكفاءة

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه اعتمادي

وينعقد النكاح بايجاب وقبول وضعا للمضي او احدهما وانما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة عند حرين او حرة وحرتين عاقلين بالغين مسلمين ولو فاسقين او محدودين او اعميين او ابرصين او العاقدين كتر سئل في عم صغيرة زوجها مع وجود ابيها فلما علم ابوها بالنكاح هل يرد ردّه ام لا اجاب نعم يرتد برد الاب حيث لم يكن غائبا غيبة منقطعة ما لم يفوت الكفؤ الخاطب بانتضاره والله اعلم خيرية وللولي الابعد اذا كان الاقرب غائبا غيبة بعيدة او حاضرا لكن في حال قيام الاقرب توقف على اجازته ولو تحول الاقرب الى البلد التي فيها الابعد لم يجز الابعد باجازته بعد التحول قهستاني وظهيرية النكاح لا يقبل التأقيت بعد التمام اشباه قال ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور رجلين او رجل وامرأتين ولا بد في الشهود من صفة الحرية والاسلام ولا يشترط العدالة في الاصح لشهود شرطه لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الزانية التي تنكح نفسها بغير بينة اختيار قال زفر ولدك فقال قبلت ولم يقل لدى صح النكاح واقعات قدوري مسألة القصر اختاره في الملتقى ما لم ينتظر الكفؤ الخاطب جوابه واعتمده الباقاني ونقل ابن كمال ان عليه الفتوى در والرجل اذا تزوج امته او مكاتبته او مدبرته او ام ولده او امة يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا خانية والمراد اذا اشترى جارية يتزوجها احياطا كما في المعتبرات ولو مات عنها او طلقها لا تستحق شيئا من المهر لئلا يلزم وجوب مال من المهر عليه لم يجب في نكاح الرقيق في كتبهم المعتمدة والتزوج لا يخرجها عن ملكه اذ لو اخرجها لم يبق الاحتياط لانه لا يحصل الا بالشراء والتزويج جميعا لكن لو اعتقها ثم نكحها ومات عنها او طلقها ومات في عدتها تستحق المهر وترث منه الاصلية صيره في نكاح الرقيق سئل عن عجمي بالغة رشيدة وكلت يزوجها من آخر والاب حاضر فزوجها الوكيل هل يصح التزويج امر الاب نعم يصح ان كان من كفو شمس الدين في الفتاوى سئل عن رجل تزوج بكرا او جد لها يتيما هل يصح النكاح والخيار ام لا اجاب الخ صحيح ولا خيار له فتاى شمس الدين المأخوذة من فتاوى برجيم اذا امرأة الرجل فتزوج باختها بعد يوم ولد الوكانت له اربع نسوة فماتت احداهن فتزوج بالخامسة بعد يوم جاز خلاصة ولا تساوي الابن بزوج

الاشباه

اشباه في حكم الايتام وليس للوصي ان يزوج اليتيم مطلقا وان اوصى اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما يحكم بالولاية كما لا يخفى در خطب بنته وبعث اليها بالمهر اياه ولم يزوجها منه الاب قالوا ما بعث مهرا وهو قائم او هالك يسترده وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم والمتلف فلا شيء فيه فصولين من الفصل العشرين ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته لم كما في معين الاحكام واقره المصنف وبه علم ان فعل حكم وان عزي عن الدعوى در صغيرة زوجت نفسها ولا ولي ولا حاكم ثمة توقف ونفذ باجازتها بعد بلوغها لان له تجيز اذ هو السلطان ولو زوجها وليان مستويان قدم السابق فان لم يدر او وقعا معا بطلا در بلغها خبر النكاح فقالت لا ارضى ثم قالت رضيت لا يصح لان المفسوخ لا تلحقه الاجازة بزازية زوج البالغة وليها فقالت لا اريد فهو رد بزازية ولا يجبر ولي بالغة ولا بكرا صدر الشريعة نفذ نكاح حرة مكلفة بلا رضا ولي سواء زوجت نفسها من كفو او لا في ظاهر الرواية عن الامام وصاحبيه وروى الحسن عن الامام انه ان كان كفوا نفذ وهو المختار في زماننا نهر نكاح الفضولي موقوف على عدم الاجازة منح وللولي حق الفسخ اذا تزوجت غير كفو مالم تلد من الزوج اما اذا ولدت منه فليس للولي حق الفسخ كيلا يضيع عن من تربيه نقاية وله اي الولي الاعتراض في غير الكفوان شاء فسخ وان شاء اجاز مالم تلد منه ينفي الحاق الحمل به در وامااذا ولدت منه فليس للاولياء حق الفسخ كيلا يضيع الولد بعدم مربيه كذا في الخلاصة صوره رجل غاب عن امرأته وهي ثيب او بكر فتزوجت بزوج اخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة الاول للاول ويجوز للولي دفع الزكاة الى الاولاد من الثاني ويجوز شهادتهم له ويجوز للثاني دفع الزكاة الى ولده من الزنا وعن ابي حنيفة انه رجع عن هذا وقال الاولاد كلهم اولاد للاول وانما هم للثاني وعليه الفتوى بعثت الى امرأة ابنه شيئا ثم ادعى انه عارية صدق فصولين من الفصل العشرين تزوج بامرأة غير جاهلا به ودخل بها يجب العدة لانه عالما بنكاح الغير حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يفتى فصولين من فصل العشرين تزوج امرأة غيره ووطئها لا يحد عند ابي حنيفة ولو لم يدع الحل انتهى فصولين من الفصل العشرين امرأة بلغها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج اخر وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول كان ابو حنيفة يقول اولا الولد للاول ثم رجع وقال ثانيا الولد للثاني في منكوحة الخانية كذا في فيض الكرخي وفي خلاصة الفتاوى الكبرى والصغرى تزوج بمنكوحة الغير ولا هو لا يعلم بذلك ودخل بها يجب العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير لا يجب العدة بالدخول حتى لا يحرم

Copyright © University